



التاريخ: 2018/07/01

## قرار مجلس الدولة البلجيكي بتعليق رخص لبيع الأسلحة للمملكة العربية السعودية إعلال لقيم حقوق الإنسان

الأسلحة الأمريكية والفرنسية والبريطانية تستخدم من قبل التحالف في ارتكاب جرائم بشعة بحق  
المدنيين في اليمن

على كافة الدول الأوروبية أن تحذو حذو بلجيكا

شادت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا بقرار مجلس الدولة البلجيكي بتعليق رخص لبيع  
الأسلحة للمملكة العربية السعودية إثر مطالبات حقوقية وبرلمانية بوقف تصدير الأسلحة إليها تقنيا  
باستخدام تلك الأسلحة في انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي خاصة في اليمن.

وكان مجلس الدولة البلجيكي السبت 30 يونيو/حزيران 2018 قد سحب بصورة مؤقتة 8 تراخيص  
لتصدير الأسلحة إلى السعودية من شركة الصناعات الحربية إف إن هيرستال ومقرها مقاطعة ولونيا  
البلجيكية، واستند قرار المجلس على أن السلطات في مقاطعة ولونيا لم تدرس بشكل كامل وصحيح  
مدى مراعاة الحقوق الأساسية في المملكة العربية السعودية، وفقاً لمتطلبات اللوائح البلجيكية حول  
استيراد وتصدير ونقل وعبور الأسلحة والسلاح العسكرية الصادرة في 21 يونيو/حزيران 2012 حيث  
ثبت استخدام تلك الأسلحة في انتهاكات للقانون الدولي من جانب السعودية.

وأوضحت المنظمة أن هذا القرار انتصر لمبادئ وقِيم حقوق الإنسان حيث أنه نُولّا تلك الأسلحة التي  
يتم تصديرها للسعودية من قبل العديد من الدول لما اتسعت رقعة القتل والدمار في اليمن، حيث بلغت  
نسبة القتلى من المدنيين جراء الحرب الدائرة في اليمن والتي تعتبر السعودية قائدها والمحرك الرئيسي  
لها 38500 منهم 2049 طفلاً و2060 امرأة، بالإضافة إلى انتشار الأمراض والأوبئة في اليمن كوباء



تكنولوجيا، وتدمير آلاف المباني والمنشآت العامة والخاصة، وإجبار مئات الآلاف من اليمنيين على النزوح.

وتشير تقارير أن الضربات العشوائية التي ينفذها التحالف والتي لا تكثر مطلقاً بالمدينة تمت باستهداف أمريكية وفرنسية وبريطانية وقد أدت إلى تدمير المباني العامة والخاصة واستهداف حفلات الزفاف وبيوت الحزاء والأسواق والمستشفيات والمدارس وغيرها من الأماكن التي يسكنها المدنيون.

وأشارت المنظمة إلى أنه وعلى الرغم من تعبير الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي عن قلقهم مما يجري في اليمن، وعطائيتهم للتحالف باحترام حقوق الإنسان وضبط أنفسهم، إلا أن تلك المواقف تمثل شكلياً دافعة من المضمون متفاوتة مع استمرار تدفق الأسلحة للتحالف العربي، بل ودعمه سياسياً كما بدأ من الرفض الأمريكي والبريطاني لقرار مجلس الأمن الداعي إلى إنهاء الأعمال العدائية في اليمن، ليتأكد وبشكل واضح أن تلك الدول لا تكثر إلا بما تجنيه من مكاسب من مبيعات السلاح وإن تكلف ذلك سفك المزيد من الدماء في اليمن.

ودعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا الاتحاد الأوروبي إلى إصدار قراراً ينزج كل الدول الأعضاء بعدم تصدير الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات بعد أن ثبت أن هذه الدول تحل مصانعها ورغبتها السياسية على أحكام القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا